مداولات مجلس المستشارين أبريل 2006

محضر الجلسة رقم 499

التاريخ: الأربعاء 16 جمادى الثانية 1427 (2006/07/12)
الرئاسة: المستشارون السادة، مصطفى عكاشة رئيس مجلس المستشارين، أحمد القادري الخليفة الأول لرئيس مجلس المستشارين، وعبد الرحمن لبدك الخيلفة الثاني لرئيس مجلس المستشارين.
التوقيت: ساعة و 35 دقيقة، ابتداء من الساعة العاشرة و 35 دقيقة صباحا.
جدول الأعمال: عرض التصريح الحكومي المتعلق بحصيلة وآفاق عمل الحكومة في الميدان الاجتماعي.

المستشار السيد مصطفى عكاشة رئيس مجلس المستشارين:
بسم الله الرحمن الرحيم
الصلاة والسلام على سيد المرسلين،
السيد الوزير الأول،
حضرات السيدات والسادة الوزراء،
حضرات السادة المستشارين المحترمين،
أفتتح هذه الجلسة بحول الله وتوفيق منه، الذي يعقدها مجلس المستشارين والمخصصة إلى الاستماع إلى السيد الوزير الأول، في التصريح الذي سيتقدم به أمام المجلس المتعلق بآفاق وحصيلة عمل الحكومة في الميدان الاجتماعي فليتفضل السيد الوزير الأول مشكورا.

السيد ادريس جطو الوزير الأول:
بسم الله الرحمن الرحيم
الصلاة والسلام على سيد المرسلين،
السيد الرئيس المحترم،
السيدة والسادة المستشارون المحترمون،
السادة الوزراء،
السيدتين الوزيرتين،
يسعدني أن ألتقي معكم اليوم تلبية لدعوة مكتب مجلسكم الموقر ووفاء بالالتزام الذي تعهدت به الحكومة للمثول أمام هيئتكم خلال مناسبات سابقة، ويندرج هذا اللقاء في إطار الحرص على تكريس سنة الحوار والتشاور التي تعهدت الحكومة بنهجها، والتي عمدت على بلورتها منذ أن قلدنا صاحب الجلالة أيده الله ونصره هذه المسؤولية الجسيمة، وإننا لنعتبر هذا الحدث محطة جديدة للتواصل مع الجهاز التشريعي مع الرأي العام من خلاله حول الأشواط التي قطعناها في تنفيذ السياسات العمومية، في مجال تدبير الشأن الاجتماعي ببلادنا.
وتتجلى أهمية لقاء اليوم في أنه يتناول ورشا حيويا، ألا وهو التنمية الاجتماعية التي تعتبر من التحديات الأساسية التي نحن مطالبون جميعا برفعها، لتحقيق النموذج الاجتماعي الحداثي الديمقراطي المتضامن الذي ينشده الملك صاحب الجلالة الملك محمد السادس أيده الله ونصره لشعبه.

إن بلادنا والحمد لله تسير بثبات هذا النموذج من خلال الإصلاحات العميقة التي يقودها عاهل البلاد في مجال ترسيخ قيم الديمقراطية والمساواة وتوسيع دائرة الحرية الفردية والجماعية وتقوية التماسك الاجتماعي فالإنجازات المسجلة في هذا الباب من قبيل إعادة هيكلة المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، وإحداث هيئة الإنصاف والمصالحة وتعزيز نجاعة وشفافية الاستحقاقات الانتخابية، وإصلاح المشهد الإعلامي المغربي بإحداث الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري واعتماد مدونة عصرية للأسرة تضمن المساواة بين المرأة والرجل وتصون حقوق الطفل، وتحديث الجهاز القضائي، كلها إنجازات تؤكد عزم بلادنا على الارتقاء إلى مصاف الدول الديمقراطية المتقدمة.

وفي هذا الاتجاه فإن الحكومة تؤكد مجددا حرصها على دعم هذا النهج من خلال العمل على تهيئ المناخ المناسب للاستحقاقات المقبلة سواء فيما يتعلق بتجديد ثلث أعضاء مجلس المستشارين، أو انتخاب أعضاء مجلس النواب، وذلك باتخاذ التدابير التنظيمية والمادية والإدارية الضرورية لضمان سلامة المسلسل الانتخابي وببلورة التعليمات الملكية السامية بشأن التوصيات الصادرة عن هيئة الإنصاف والمصالحة، فقد تقرر تكوين لجن لدراسة ومتابعة هذه التوصيات خصوصا فيما يتعلق بجبر الضرر الفردي والجماعي وصيانة الذاكرة الوطنية، فضلا عما يلزم من الإصلاحات القانونية والمؤسساتية لمسايرتها وتطلعاتها في دعم وتعزيز حقوق الإنسان وتبقى قضية وحدتنا الترابية، في طليعة الأولويات التي تستدعي المزيد من التعبئة والإلتفات من أجل التوصل إلى حل سياسي نهائي متوافق حوله يحترم سيادة المملكة المغربية ووحدتها الترابية، وفي هذا السياق تأتي المبادرة الملكية التي كانت محط إجماع وطني، والرامية إلى تمتيع أقاليمنا الجنوبية بنظام الحكم الذاتي يضمن لأبناء هذه الأقاليم تدبير شؤونهم الجهوية في إطار السيادة الوطنية والوحدة الترابية.

وتجسيدا للنهج الديمقراطي الذي تسير عليه بلادنا، حرص جلالته على إشراك أبناء هذه الربوع الغالية من وطننا العزيز، من خلال المجلس الاستشاري للشؤون الصحراوية في بلورة الصيغة المثلى لنظام الحكم الذاتي المقترح، فإذا كانت هذه المبادرة تأكيدا جديدا على رغبة المغرب الصادقة في إيجاد حل نهائي لهذا النزاع المفتعل، فهي أيضا مساهمة منه في بناء صرح المغرب العربي وجعله فضاءا جهويا للسلم والتعاون المشترك.

وأود في هذا الإطار التنويه بحرارة بالتعبئة الكبيرة لجمعية أبناء الصحراء، للتعريف بعدالة قضيتنا الوطنية ومجابهة المحاولات اليائسة

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2006

لخصوم وحدتنا الترابية خصوصا في المحافل الدولية، وسنواصل التعبئة من أجل فك الحصار على المواطنين المغاربة المحاصرين بمخيمات تيندوف والكشف عن مصير المختفين، ولا تفوتني الفرصة كذلك دون أن أتوجه بتحية تقدير خاصة للقوات المسلحة الملكية والدرك الملكي والأمن الوطني والقوات المساعدة، على التضحية التي يبذلونها وتجندهم الدائم من أجل الدود عن حوزة وطننا وضمان سلامة وطمأنينة رعاية جلالة الملك بالأقاليم الجنوبية للمملكة.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إن القضية الفلسطينية ما تزال وستظل إحدى المحاور التي تحظى بأولوية الدبلوماسية المغربية، حيث ظلت الحكومة تنفيذا لتعليمات صاحب الجلالة، رئيس لجنة القدس حريصة على مواصلة الجهود لدعم هذه القضية في كل اللقاءات الثنائية أو المتعددة الأطراف. وعلاقة بالتطورات الأخيرة التي تشهدها الأراضي الفلسطينية في المدة الأخيرة فقد كان المغرب سباقا إلى التعبير عن استنكاره وإدانته الشديدة لقيام الجيش الإسرائيلي باعتقال مسؤولين مدنيين فلسطينيين مطالبا المجتمع الدولي وخاصة الرباعية الدولية بالتدخل الفوري لوضع حد لاستهداف القوات الإسرائيلية للمدنيين وتدمير المنشآت المدنية ولجوئها غير المبرر للقوة.

إن هذه التصرفات لن تساهم في تجاوز الأزمة القائمة حاليا والخروج من حالات الاحتقان التي تشهدها الأراضي الفلسطينية بل ستزيد الأوضاع مأساوية وتتيح الفرصة لأعداء السلام لضرب المساعي والمحاولات الرامية لاستعادة الحوار وإحياء عملية السلام، وأود في هذا المقام أن أجدد دعم المغرب القوي ومساندته للشعب الفلسطيني الشقيق وسلطته الوطنية في كفاحه العادل من أجل استعادة حقوقه المشروعة وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف مؤكدين أن استئناف الحوار والمفاوضات هو المخرج الوحيد لهذه الأزمة.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمون.

إننا ندرك حق الإدراك أن بناء النموذج الاجتماعي الديمقراطي الحداثي يمر أساسا عبر تنمية العامل البشري باعتباره الثروة الحقيقية لبلادنا ومعبرا أساسا نحو التنمية الاجتماعية.

فبلوغ هذا الهدف يقتضي مواصلة العمل من أجل التماسك الاجتماعي بمحاربة كافة أشكال الفقر والإقصاء والهشاشة وتنفيذ سياسات عمومية مندرجة للتأهيل الاجتماعي وترسيخ قيم المواطنة عبر اعتماد عمليات هادفة للتنشيط الاجتماعي والثقافي والرياضي، وإذا كانت بلادنا قد سجلت خلال العقد الأخير تراجع ملموس لنسب الفقر التي انتقلت من 16,05 إلى 14,02٪، فإن هذا التحسن على الرغم من المجهودات المالية الهامة التي تم تسخيرها لا يرقى بعد إلى مستوى تطلعات بلادنا، وهو ما يستدعي المزيد من الجهود وتعبئة كافة الطاقات واعتماد برامج موجهة بالأساس إلى الشرائح الاجتماعية المحتاجة، وفي هذا السياق يندرج الورش الاجتماعي الهام الذي فتحه عاهل البلاد، والذي احتفينا خلال الأسابيع القليلة الماضية بذكرى مرور سنة على إعلان انطلاقته من طرف جلالته حفظه الله.

إن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، التي أراد لها عاهل البلاد أن تضع العنصر البشري في جوهر مجهود التنمية الاجتماعية ترتكز على المواطنة الفاعلة وعلى سياسة خلاقة وتستند إلى مقاربة شمولية مندمجة ومستدامة تروم التصدي المباشر لكافة مظاهر الخصاص الاجتماعي وكما تعلمون فالغاية الأساسية من هذه المبادرة تتمثل في جعل العمل الاجتماعي، يتجاوز منطق الإسعاف والمساعدة، ويعزز القدرة على التكفل الذاتي بمواكبة الفئات المستهدفة عبر تنمية وتطوير الأنشطة المدرة للدخل ومحاربة مظاهر الفقر والإقصاء والهشاشة في 403 جماعة قروية و 264حي حضري، مع اعتماد برنامج أفقي يضمن شمولية تدخلات هذه المبادرة ويدعم القدرات التدبيرية ويحقق الالتفاف والتعبئة حول هذا الورش الكبير وبالفعل فقد أصبحت هذه المبادرة واقعا ملموسا وتفاعلت معها الحكومة بما يلزم من السرعة والفعالية، إذ بادرت إلى وضع وتنفيذ برنامج استعجالي غطى الشطر الثاني من سنة 2005 في الوقت الذي انكبت فيه تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية على وضع خطة عمل للفترة ما بين 2006–2010وقد تم الشروع كما تعلمون في تنفيذ العمليات المبرمجة، برسم السنة الحالية والتي رصد لها علاف مالي يبلغ 2,5 مليار درهم، وقد راعينا في وضع مختلف البرامج مبادئ الشراكة والإندماج وانتقاء العمليات ومستلزمات التخطيط الاستراتيجي.

لقد مكن إنجاز البرنامج الاستعجالي من إحاطة التدخلات المستقبلية بكافة شروط النجاح، سواء بالنسبة لنوعية المشاريع أو أسلوب تدبيرها أو الشراكات الواجب إبرامها، وفي هذا المجال لابد من التنويه بالسادة المنتخبين المحليين الذين شاركوا بفعالية بإيجابية في مراحل تحديد وضبط وتتبع العمليات، كما أنه لابد من الإشادة بالمساهمة القيمة التي قدمتها كافة مكونات الجسم المغربي، من أحزاب سياسية وهيئات نقابية وجمعيات ومنظمات مهنية ومنابر إعلامية مما أعطى لهذه المبادرة الملكية صدى واسعا على المستوى الداخلي والدولي.

السيد الرئيس طبقا لنفس المنهجية المعتمدة في استهداف بئر الفقر والإقصاء واستجابة للانتظارات الملحة للشرائح المستهدفة من ذوي الاحتياجات الخاصة أو في وضعية هشة، انكبت الحكومة كذلك من خلال تدخلات القطب الاجتماعي على تنفيذ مجموعة من الأوراش تروم التقليص من مظاهر الفقر ومعالجة الفوارق الاجتماعية وتحسين ظروف عيش الفئات الأكثر خصاصا، ففضلا عن المهام الموكولة لهذا القطب في مجال توفير خدمات القرب لمراكز الاستقبال والإيواء، حرصنا على تقوية عمليات الشراكة مع منظمات المجتمع المدني العاملة في هذا الحقل وهكذا تعززت شبكة بنيات الاستقبال والإيواء والتكوين والاندماج

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2006

والاستماع والتوجيه بإحداث 340مركزا جديدا خلال الفترة ما بين 2004 و 2006، الشيء الذي يمكن اليوم زهاء 200.000 من الأشخاص المعوزين أو في وضعية صعبة من أطفال مهملين وأيتام ومسنين ومعاقين وغيرهم من الفئات المحتاجة، من الاستفادة من الخدمات المقدمة لهذه المؤسسات الاجتماعية.

وبالنظر لما يستلزمه تدبير المؤسسات الاجتماعية الخيرية من مهنية وظروف ملائمة للتكفل بالغير، فقد عملنا كما تعلمون على تقنين هذا المجال من خلال إعداد مشروع قانون يرمي إلى تنظيم إحداث هذه المؤسسات وفق ضوابط الافتحاص والمراقبة المستمرة.

وإيمانا منا بجدوى الشراكة مع النسيج الجمعوي الذي نعتبره طرفا أساسيا في تنفيذ برامج القرب الاجتماعية واقتناعا بضرورة استثمار الخبرة والتجربة المهنية والانتشار المجالي لمكوناته وقربه من انتظارات وتطلعات الفئات المستهدفة عملت الحكومة على تنشيط عمليات الشراكة مع منظمات المجتمع المدني وتقديم ما يلزم من الدعم لتحسين قدراته التدبيرية بما يضمن نجاعة تدخلاتها وديمومة نشاطها وقد تجسدت هذه الشراكة من خلال الانخراط الواسع لهذه الجمعيات في إنجاز أكثر من 3100 مشروع رصدت لها الحكومة برسم السنتين المنصرمتين غلافا ماليا تجاوز 540مليون درهم ولضمان نجاعة هذه العمليات فقد تم تحديدها وانتقاءها وفق معايير موضوعية تراعي مدى استجابتها للحاجات المعبر عنها ودرجة مفعولها المرتقبة ومستوى مردوديتها الاجتماعية مع الحرص على جعل التمويل العمومي رافعة لتعبئة المزيد من الموارد.

وتعزيزا لهذا المسار عملت الحكومة على مواكبة وتطوير تدخلات جمعيات القروض الصغرى، حيث حددت بتشاور مع الفاعلين في هذا المجال، هدفا استراتيجيا تمثل في بلوغ ميلون مستفيد في أفق سنة 2010 ولهذه الغاية اعتمدنا مقاربة تشاركية تقوم على تقوية الوظيفة الاجتماعية لهذه الجمعيات وتنويع وتوسيع خدماتها لتشمل شرائح اجتماعية جديدة، مع الحرص على الرفع من مهنية العاملين بها وضمان تكامل تدخلاتها مع السياسات العمومية وبالملموس فإن جل المؤشرات تؤكد الحركية والانتعاشة التي يعرفها هذا القطاع والمتمثلة في حجم القروض الممنوحة التي بلغت 3مليون قرض بقيمة إجمالية فاقت 8,5 مليار درهم إلى حد الآن ويؤكد هذه الدينامية أيضا عدد الزبناء النشيطين الذي يصل حاليا إلة ما يقرب من 700.000 أغلبهم من النساء ومن ساكنة العالم القروي والأحياء الحضرية الأكثر هشاشة كما يؤكد هذه الدينامية حجم فرص العمل التي وفرها هذا القطاع وتجاوزت 2700 منصب شغل قار، وقد حافظ هذا القطاع بفضل سلامته ونجاعة تدبيره على مستويات استرداد قياسية، تناهز 99٪.

إن هذه الاختيارات الاستراتيجية والانخراط القوي لكافة المتدخلين مكن بلادنا من تحقيق قفزة نوعية في هذا المجال، وجعلها تحظى باهتمام وتقدير دوليين يتجلى في حصولها في شهر نوفمبر 2005 على الجائزة الأولى للجن الوطنية لسنة الدولية للقروض الصغرى.

ولتجسيد دور هذا القطاع كشريك رئيسي في تنفيذ البرامج المندمجة في المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، خاصة منها تلك المرتبطة بالأنشطة المدرة للدخل بادرت الحكومة إلى عقد اتفاقية شراكة مع الفيدرالية الوطنية لجمعيات القروض الصغرى رصدت لها غلاف مالي بلغ 200 مليون درهم.

إن تعزيز الدينامية الجديدة التي أصبح يشهدها العمل الاجتماعي ببلادنا يستدعي اليوم توفير خبرة قادرة على تسخير التقنيات والأساليب العلمية الحديثة للرفع من مهنية وفعاليات التدخلات في هذا المجال وهو ما نسعى إليه من خلال اعتماد برنامج جديد للهندسة الاجتماعية يضمن تطوير أشكال وآليات التدخلات وترشيد استعمال الموارد وتحقيق تأثير فعال للعمل الاجتماعي ببلادنا.

السيد الرئيس المحترم

السيدات والسادة المستشارين المحترمين.

اعتبارا للخصاص الذي مازال يسجله العالم القروي على الرغم مما تم بدله من جهود وما يزخر به من طاقات بشرية وموارد طبيعية، ووعيا من الحكومة بانعكاسات هذا العجز على توازن النسيج الاجتماعي حرصت على تسريع وتيرة تنفيذ برامج التجهيزات والبنيات التحتية الأساسية للقرب، وتحسين مداخيل السكان القرويين عبر الرفع من إنتاجية أنشطتهم وتتميم الرأسمال البشري.

فبالنسبة للبنيات التحتية الأساسية تمكنا بالفعل من الوفاء بإلتزاماتنا سواء بالنسبة لتزويد العالم القروي بالماء الشروب الذي بلغت نسبة التغطية به 73,5 ٪ مع 50٪ سنة 2000 أو الكهرباء حيث بلغت نسبة التغطية 84 ٪، مما سمح بربط 1,5 مليون من الأسر وهو ما يجعلنا واثقين من إمكانية تعميمه مع نهاية السنة المقبلة ولا تخفى عليكم الآثار الإيجابية لهذين البرنامجين بالنسبة لصحة وسلامة السكان القرويين وتحسين ظروف عيشهم.

وفيما يخص فك العزلة على العالم القروي، مكن المجهود المبذول من بلوغ وتيرة 500 كيلومتر سنويا التي التزمنا بها، حيث تم تأمين المواصلات لفائدة 85٪ من السكان ونتوقع أن تصل هذه السنة مع نهاية 2007 إلى 63 ٪ بحول الله.

وموازاة مع ذلك انصب اهتمام الحكومة على خلق الظروف المشجعة على تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية، حيث عملنا في هذا الإطار على تعبئة الموارد الطبيعية والمائية على وجه الخصوص من خلال التسريع في وثيرة إنجاز التجهيزات الضرورية لسقي أكثر من 100.000 هكتار، وتطوير السقي المتوسط والصغير خاصة بالمناطق الجبلية.

كما عملنا على تنمية الفروع الإنتاجية ذات المؤهلات العالية التي يزخر بها العالم القروي كالزيتون والأشجار المثمرة الأخرى والأغراس الغابوية الصناعية وتربية الدواجن والصيد الساحلي وتحقيق إندماجها

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2006

بما يضمن الرفع من قيمتها المضافة وخلق فرص وافرة للشغل وتحسين دخل السكان القرويين.

وللتخفيف من الآثار الناجمة عن الكوارث الطبيعية والتقلبات المناخية، تم الشروع في تنفيذ برنامج وطني للوقاية من الفيضانات يرمي إلى معالجة 390 موقع مهدد بمثل هذه المخاطر واعتماد برنامج لمحاربة آثار الجفاف في المناطق الجنوبية الشرقية للمملكة، تطلب تسخير غلاف مالي إجمالي ناهز 250 مليون درهم، وفي نفس السياق وتنفيذا للتعليمات الملكية السامية اتخذت الحكومة التدابير اللازمة لإعفاء 100.000 فلاح من ديونهم إزاء الصندوق الفلاحي بمبلغ إجمالي قدره: 3 ملايين درهم.

السيد الرئيس،

السادة المستشارين المحترمين،

لا تخفى عنكم الأهمية البالغة التي تكتسيها قطاعات الصناعة التقليدية والتجارة في النسيج الاقتصادي ودورها الاجتماعي الحيوي، وهو ما حدى بالحكومة إلى إيلاء عناية خاصة لهذه القطاعات. وهكذا وبالنظر للإمكانيات التي تزخر بها الصناعة التقليدية باعتبارها من القطاعات المشغلة بامتياز وبحكم مؤهلات التنافسية التي تتوفر عليها، عملت الحكومة على وضع استراتيجية إرادية لتنمية هذا القطاع والرفع من تنافسية كانت موضوع تشاور مع الأطراف المعنية من غرف وجمعيات مهنية.

ولهذا الغرض وعلى ضوء خلاصات واستنتاجات الدراسات العلمية للقطاع ولخصوصية مستهلكي منتوجات الوطنيين والدوليين تم وضع برامج تنموية خاصة لكل فئة من المنتجين. ويهم البرنامج الأول تطوير نسيج مقاولاتي وطني منتج نشيط ومهيكل، قادر على تزويد منتظم لقنوات التوزيع بمنتوجات تنافسية تتلاءم ورغبات الزبناء خاصة الأجانب منهم، وستعمل الحكومة على دعم ومواكبة هذا الصنف من مقاولات الصناعة التقليدية لتمكينه من ولوج قنوات التوزيع المستهدفة. أما البرنامج الثاني فيهم خاصة الصناع الفرادى ويرمي إلى الرفع من إنتاجيتهم ومستوى دخلهم من خلال توسيع وتطوير فضاءات التسويق والرفع من جاذبيتها، مع تكثيف حملات الترويج للمنتوج، وقد حرصنا على إدراج هذا البرنامج ضمن برامج التنمية السياحية التي يتم تنفيذها حاليا في إطار رؤية 2010 لضمان فعالية أكبر له ولتثمين الفرص التي يتيحها التكامل بينهما.

وأخيرا، تم وضع برامج أفقية لفائدة جميع الفاعلين في القطاع، سواء تعلق الأمر بالمقاولات أو الصناع الفرادى، تهم دعم البنيات التحتية وتقنيات الإنتاج والتكوين بالتدرج المهني على حرفيي الصناعة التقليدية التي يشمل أكثر من 70.000 شاب في أفق 2015 وتقوية سمعة وصورة هذا القطاع لدى المستهلك الأجنبي بتطوير أساليب الإشهار. ويقدر المبلغ الإجمالي لتمويل برامج رؤية 2015 ب 3 مليار درهم سيتم تنفيذها في إطار تعاقدي يحدد الإلتزامات المشتركة لكل من القطاع الخاص والقطاع العام ونتوخى من خلال الاستراتيجية خلق 117.000 منصب شغل في قطاع الصناعة التقليدية الإنتاجية والرفع من حجم إنتاجها السنوي من 10 مليار درهم إلى 24 مليار درهم. وتحسين مستوى صادراتها السنوية من 700 مليون درهم إلى 7 مليار درهم في أفق 2015.

السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين.

بالنظر إلى الوضعية التي يعيشها مزاولوا المهن الحرة، خاصة منهم صغار التجار والصناع التقليدين حرصنا على وضع برنامج يروم تحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي لهذه الشريحة من خلال مساعدتها على تطوير أنشطتها ومواكبتها للإندماج في القطاع المهيكل وتأمين فرص الشغل المتاحة وتوفير خدمات للتغطية الصحية تتلاءم ووضعية هذه الفئة.

ولهذه الغاية فإننا بصدد وضع آخر اللمسات على منتوج يمكن هذه الفئة من الرفع من إنتاجيتها من خلال مدها بتمويلات ملائمة لاحتياجاتها ومستوى نشاطها، فبالنسبة للشريحة التي لا تتجاوز احتياجاتها التمويلية 30.000 درهم. سيتم الاستجابة لها عبر القروض الصغرى، القروض الصغرى الشخصية les crédits individuelles والتي من المقرر أن تصل هذه السنة إلى 15.000 مستفيد وتتوقع جمعيات القروض الصغرى أن يتجاوز عدد المستفيدين 100.000 في أفق 2009 وفيما يخص صغار التجار والصناع التقليدين المتوفرين على محلات تجارية والذين لا تستجيب القروض الصغرى لحاجياتهم. وفي نفس الوقت لا يستوفون شرط الضمان، لولوج القروض البنكية، توصلنا بشراكة مع بعض المؤسسات المالية إلى منتوج بنكي يقدم نسب فوائد تنافسية ويوفر تمويلات في حدود 200.000 درهم، ولجعل هذا المنتوج في متناول هذه الفئة ستقدم هذه المؤسسات المالية تسهيلات هامة في دراسة طلبات القروض، تتمثل في الاستغناء عن الضمانات العينية والاكتفاء بالأصول التجارية أو رهن الآليات المراد إقتناءها، وقد أخذنا بعين الاعتبار ضرورة تقريب خدمات الوسطاء المكلفين بتوزيع منتوجات التمويل من الفئة المستهدفة. ومن المنتظر أن يستفيد من هذا المنتوج أكثر من 50.000 تاجر وصانع تقليدي وخدماتي في أفق 2009، في إطار عمليات استثمارية لتطوير الأنشطة وتقديم تسهيلات تمويلية لتغطية مصاريف الاستغلال والتسيير.

السيد الرئيس،

إننا على إدراك تام، بأن بلادنا اليوم في حاجة إلى استثمار كافة الموارد والمؤهلات التي تتوفر عليها لرفع تحديات التنافسية وتحقيق التماسك الاجتماعي. وبلوغ هذه الغايات يمر بالضرورة عبر تأهيل شبابنا وتعبئته حول الأوراش التي فتحتها بلادنا، فبذلك نمكنه من تحفيز طاقاته وتحقيق إندماجه الاجتماعي وانخراطه في دورة الإنتاج والتنمية. كما أن تحقيق هذه الأهداف، يقتضي تمكين شبابنا من

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2006

تكوينات ملاءمة وتيسير ولوجه الحياة العملية وتوفير فضاءات مناسبة لتطوير قدراته وملكاته الذاتية في المجالات الثقافية والرياضية والتنشيطية. وفي هذا الإطار واصلت الحكومة جهودها لتحقيق الأهداف المسطرة في الميثاق الوطني للتربية والتكوين، خاصة من خلال العمل على تعميم التمدرس الذي سجلنا فيه نتائج هامة، إذ بلغت نسبة تمدرس الأطفال في سن ست سنوات 90٪ خلال السنة الدراسية الحالية وهو إنجاز قياسي مكننا من كسب أكثر من 20 نقطة بمقارنة مع سنة 2000 ونفس الإنجاز تم تسجيله عند الفئة العمرية المتراوحة ما بين 6 و 11 سنة، التي انتقلت نسبة تمدرسها إلى 93 ٪ أي بارتفاع يناهز 14 نقطة خلال نفس الفترة.

إن هذه النتائج على الرغم من أهميتها، لا تحجب عنا ضرورة بدل المزيد من الجهود من أجل تقليص الفوارق في نسب التمدرس من جهة بين الوسطين الحضري والقروي. و إيلاء عناية أكثر للفتاة القروية على وجه الخصوص من جهة أخرى.

وقد واكب هذا التحسن الملحوظ في نسب التمدرس تدفق أعداد متزايدة من التلاميذ على التعليم الثانوي خاصة الإعدادي بالوسط القروي الذي ارتفعت نسبة المتمدرسين به في سن 12 إلى 14 سنة، إلى 54 ٪ مقابل 35 ٪ فقط سنة 2004وهكذا استفاد العالم القروي بنصيب وافر من عمليات توسيع بنية الاستقبال التي تعززت بإحداث أكثر من 4000حجرة دراسية جديدة في سلك التعليم الابتدائي وأزيد من 1000حجرة بالثانوي الإعدادي و 270بالثانوي التأهيلي وذلك خلال الفترة الدراسية الممتدة ما بين 2002 و 2005، وعلى العموم فقد استفاد العالم القروي بأكثر من ثلثي عدد الحجرات المنجزة على المستوى الوطني وهو ما يؤكد حرص الحكومة على معالجة التفاوت المسجل بين الوسطين الحضري والقروي.

وإذا كان إصلاح منظومة التربية والتكوين قد قطع أشواطا هامة من حيث تطوير البرامج والمناهج والكتب المدرسية وهو مسلسل من المقرر استكماله بالنسبة لمستوى الثاني باكالوريا خلال السنة الدراسية 2007 و 2008. فإن حرصنا أكيد على تحسين جودة المنتوج التعليمي والتكوين ببلادنا، وفي هذا الإطار شرعنا في تنفيذ برنامج واسع لتعميم استعمال التقنيات الحديثة للإعلام والتواصل بكافة المؤسسات التعليمية، 8600 مؤسسة سيستفيد منه زهاء 6 ملايين تلميذ في أفق سنة 2008 ، من خلال تجهيز المدارس بقاعات متعددة الوسائط وإنتاج مضامين بيداغوجية رقمية وقد خصصنا لهذه الغاية اعتمادات مالية استثنائية بلغت مليار درهم ويقوم هذا البرنامج على ثلاثة مراحل رئيسية، متكاملة تتمثل في دعم البنيات التحتية والتكوين على استعمال تقنيات الإعلام والتواصل وتطوير المضامين الرقمية، ونتوخى من محاور العمل هذه تحقيق سريع لمؤسساتنا التعليمية في عالم المعلومات والاتصال والرفع من جودة خدماتنا ومواكبتها للموصفات الدولية المعمول بها في هذا المجال.

وهكذا سيتم من الدخول المدرسي المقبل، تجهيز أكثر من 2800 مؤسسة تعليمية موزعة على مجموع التراب الوطني، كما شرعنا في تنفيذ مخطط عمل للتكوين شمل في مرحلته الأولى المكونين الرئيسين ومكوني المكونين الذين سيتولون مهمة توسيع التكوين في ميادين التدريس وصيانة المعدات والاستئناس على استعمال تقنيات المعلومات والاتصال.

وفي مجال تطوير المضامين الرقمية تم وضع برنامج عمل يرمي إلى رقمنة المقررات الدراسية وتحسين طرق تلقينها، وقد انتهينا من التحديد الأولي للمضامين التربوية الرقمية التي سيتم وضعها رهن إشارة المستعملين بالقاعات المتعددة الوسائط، كما انصبت جهودها على تحسين المردودية للنظام التربوي، خاصة فيما يتعلق بالحد من ظاهرة الهدر المدرسي، حيث اعتمدنا مقاربة جديدة تعزز الآليات المعمول بها في مجال التربية غير النضامية، تسند إلى برنامج وقائي يتم من خلاله رصد الأطفال المعرضين للانقطاع عن التمدرس خلال المراحل الحرجة وبرنامج استدراك موجه للأطفال حديثي الانقطاع عن الدراسة يستفيدون بمقتضاه من تكوين لإعادة الإدماج، وإننا لنتوخى من خلال هذه المقاربة الجديدة الحد من هذه الظاهرة التي مازالت تطال زهاء 6 ٪ من أطفال التعليم الأساسي على الرغم من تراجع نسبة المنقطعين ب 10٪.

وموازاة لهذا المجهود الموجه للأطفال في سن التمدرس وطبقا لما سطرناه من التزامات في مجال محاربة الأمية، هذه الظاهرة التي تنزل بثقلها على ما يقرب من 40٪ من المواطنين الذين يتجاوز سنهم 10 سنوات والتي تتفشى على الخصوص بالعالم القروي وفي أوساط النساء عملنا على تنفيذ برنامج طموح، سخرنا له اعتمادات استثنائية، استفاد منه 1,5 مليون شخص خلال السنوات الأخيرة وهو نفس عدد المستفيدين خلال العشرية السابقة بكاملها، ولقد كان هذا الإنجاز ثمرة المقاربة التي اعتمدناها في هذا الباب، والتي تقوم على الرفع من جاذبية التكوين من خلال ربطه بخدمات إضافية من قبيل تلقين بعض الحرف والمهن أو المساعدة على مزاولة أنشطة مدرة للدخل.

كما عملنا على الرفع من مهنية التدخلات في هذا المجال، عبر تطبيق معايير دقيقة لانتقاء الشركاء والفاعلين الأكثر نجاعة، واعتماد برامج تكوينية ملاءمة لتعزيز قدراتهم التدبيرية ولضمان جيد لهذا الورش تم توسيع مجال الشراكة مع مكونات المجتمع المدني ومختلف المتدخلين العموميين وتنشيط صيغة احتضان عمليات محور الأمية من طرف القطاع الخاص ووضع آليات للتتبع والتقييم والمراقبة.

السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين.

لقد واكبت الجهود المبذولة على مستوى التعليم الأساسي والثانوي التأهيلي مجهودات مماثلة همت التعليم العالي الذي يدخل سنته الرابعة من الإصلاح البيداغوجي ونسعى من خلاله إلى ملاءمة نوعيات التكوين

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2006

مع المعايير الدولية، وتعزيز استقلالية الجامعة وضمان تطابق التكوين لمتطلبات الاقتصاد الوطني أساسا بإحداث تخصصات جديدة، كما أن التحولات الاقتصادية التي تشهدها بلادنا وتنفيذ برامج السياسة الصناعية الجديدة Emergence تحتم علينا اليوم الرفع من وثيرة التكوين في بعض المجالات نخص منها بالذكر الهندسة بمختلف فروعها، وبالفعل فإن الجامعة قد انخرطت في هذا الورش، حيث ستساهم بدورها في تنفيذ المبادرة التي تبنتها الحكومة لتكوين 100.000 مهندس سنويا في أفق 2010، عوض 4300 المسجلة حاليا إننا نسعى إلى تحقيق هذا الهدف، من خلال مضاعفة الطاقة الاستيعابية لمختلف المؤسسات العمومية والخاصة، وترشيد الإمكانيات المتاحة عبر اللجوء إلى الاستعمال المشترك لها واعتماد حركية الموارد البشرية وانفتاح المؤسسات العمومية على النسيج الصناعي لاستثمار مؤهلاته البشرية والرفع من جودة التكوين وتحقيق الترابط مع حاجيات المقاولة ونتوقع أن نتمكن من تحقيق الأهداف المرسومة لهذه المبادرة من خلال الرفع من مستوى الإمكانيات المالية العمومية المرصودة حاليا بزيادة 40 ٪ وقد عرفت هذه المبادرة انطلاقتها الفعلية حيث عملت مختلف مؤسسات التكوين من مدارس وطنية للمهندسين وكليات العلوم والتقنيات على الرفع بنسبة 20٪ من عدد المقاعد المخصصة للدخول الجامعي المقبل، كما أن المجهودات الحكومية المبذولة في مجال التكوين المهني، تندرج في هذا السياق حيث اعتمدنا من أجل ذلك مقاربة ترمي إلى تحقيق التلاءم والإندماج مع النسيج الإنتاجي بنهج أسلوب التعاقد مع المهنيين لتحقيق تطابق التكوينات مع متطلباتهم وتطوير أساليب التكوين داخل المقاولة. ولضمان مردوديدية أكبر وتحقيق نسب إندماج أوفر حرصنا على إعادة النظر في بعض أصناف التكوينات خصوصا تلك التي تتقلص فيها حظوظ التشغيل، فيما عملنا بالمقابل على تطوير تلك المرتبطة بالمهن التي أفرزتها تحولات الاقتصاد الوطني، كما عملنا على الرفع من عدد المقاعد البيداغوجية وترشيد استعمال الطاقة الاستيعابية باللجوء إلى نظام التناوب واعتماد حصص زمنية تلاءم نوعية التكوين وقد يسرت هذه التدابير رفع أعداد متدربي منظومة التكوين المهني العمومي التي انتقلت من 57.000 متدرب برسم السنة الدراسية 2002–2003 إلى أكثر من 120.000 خلال الموسم الدراسي الحالي ونتوقع أن تتجاوز 141 متدرب خلال الموسم الدراسي المقبل.

نفس التطور سجله حجم الخريطتين حيث يمكن التأكيد اليوم أن الحكومة ستتجاوز الهدف الذي التزمت به والمتمثل في تكوين 400.000 من الشباب في أفق السنة الدراسية : 2007–2008.

السيد الرئيس المحترم

السيدات والسادة المستشارون المحترمون.

إننا نسعى من خلال الجهوذ المبذولة لتأهيل العنصر البشري إلى تيسير إندماج شبابنا في عالم الشغل ولهذه الغاية، جعلت الحكومة تنفيذا للتعليمات الملكية السامية، مسألة إنعاش التشغيل في مقدمة أولوياتها وجندت كل طاقاتها لإيجاد حلول عملية وواقعية لها.

إننا ندرك أن معالجة هذه الإشكالية تمر عبر تمكين شبابنا من تكوين ملاءم وبلوغ تنمية اقتصادية مستدامة قادرة على خلق فرص وافرة للتشغيل واعتماد آليات ناجعة لتدبير سوق الشغل.

إن الدينامية الجديدة الذي يشهدها الاقتصاد الوطني بفضل تموقع وتأهيل مختلف الفروع الإنتاجية وتقوية وعصرنة شبكات التجهيزات الكبرى والرفع من جاذبية الاقتصاد الوطني من خلال تحسين محيط الاستثمار والمقاولة قد بدأت تعطي ثمارها ولا أدل على ذلك من انخفاض نسبة البطالة عن سقف 10 ٪ لأول مرة منذ 35 سنة. غير أن هذه النتائج وعلى الرغم من أهميتها وإيجابياتها لا تحجب عنا ضرورة العمل على تجاوز بعض الاختلالات المرتبطة أساسا بتفشي البطالة في أوساط الشباب حاملي الشهادات، وبالمجال الحضري على وجه الخصوص.

ولمواجهة هذه الاختلالات عملنا على وضع سياسات إرادية وحازمة كانت نتاج تشاور واسع مع كافة المتدخلين وتشخيص دقيق لوضعية التشغيل ببلادنا. وكما تتبع الرأي العام الوطني فقد شكلت الجولة الثانية للملتقى "مبادرات من أجل التشغيل" مناسبة لتقديم التدابير العملية لإنعاش التشغيل ببلادنا، والتي اعتمدنا في بلورتها على ثلاث مرتكزات أساسية تتمثل في تثمين الفرص التي يتيحها الشغل المأجور، ومواكبة الشباب حاملي المشاريع وتحسين وتطوير حكامة سوق الشغل، وهكذا سيتمكن أكثر من 100.000 شاب من ولوج الحياة العملية لأول مرة، في إطار الشغل المأجور، حيث وضعنا لهذه الغاية برنامجين متكاملين، الأول يحمل اسم إدماج موجه للشباب الذي على الرغم من توفره على المؤهلات الكافية يواجه صعوبات في إيجاد العمل لافتقاره إلى التجربة المطلوبة وقد حرصنا في هذا الإطار على تحسين جاذبية العقود من أجل الإدماج بالرفع من سقف الأجور المعفاة من المستحقات الضريبية من 4500 إلى 6000درهم وتمديد فترة الاعفاءات عند التوظيف النهائي لتصل إلى 3 سنوات في 5أشهر الأولى، استفاد من هذا البرنامج 16000 شاب من 30.000 المقررة لسنة 2006.

أما البرنامج الثاني الذي يندرج بدوره في إطار تيسير ولوج الشغل المأجور والذي أطلق عليه تأهيلي ، فيستهدف 5000 من الشباب الذين تعترضهم صعوبات في الحصول على العمل لعدم ملاءمة تكوينهم ، ولقد عبأت الحكومة لهذا البرنامج غلافا ماليا يبلغ 500 ميلون درهم للفترة ما بين 2006 و 2008لتغطية مصاريف تكوينات ملاءمة وتحسين قابلية التشغيل، وإلى جانب البرامج الموجهة لدعم الشغل المأجور حرصنا على وضع برنامج خاص لمواكبة الشباب حاملي الشهادات والراغبين في إحداث مقاولات صغرى، ويهدف هذا البرنامج الذي أطلق عليه اسم "مقاولتي" والذي أعطينا انطلاقته الفعلية في مطلع الشهر الجاري إلى دعم إنشاء 30.000مقاولة صغيرة في أفق 2008 ستوفر 90.000 فرصة عمل.

واستنادا إلى خلاصات التجارب السابقة ولتوفير كافة شروط هذا

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2006

البرنامج الطموح عملنا على تأمين المواكبة التقنية للتأكد من إحداث المقاولة وضمان استمرارها خلال المرحلة الحرجة لانطلاق نشاطها، وكذا توفير الدعم المالي الضروري لجعل إنشاء هذه المقاولات في مستوى شبابنا بتحمل الدولة تكاليف المصاريف المواكبة التقنية ومساهمتها في توفير التمويلات اللازمة لإحداث المقاولة وضمان 85 ٪ من القروض البنكية وقد أولت الحكومة عناية خاصة للجوانب المتعلقة بتبسيط مساطر إحداث هذا النوع من المقاولات عبر اعتماد شبابيك دعم إحداث المقاولات كمخاطب وحيد خلال مراحل إنجاز المشاريع وفي نفس السياق ولتأمين السرعة في الإنجاز تم تفويض عمليات ضمان القروض إلى القطاع البنكي من لدن الصندوق المركزي للضمان، كما عملنا على إعادة هيكلة الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات وعصرنة وتطوير أساليب عملها وتقريب خدماتها والرفع من مهنية العاملين بها، غايتنا من ذلك تأمين تدبير ناجع لمختلف هذه البرامج وتنشيط دور الوساطة وقد رصدت الحكومة لهذا الغرض غلافا ماليا يناهز 470 مليون درهم.

إننا لنتطلع عبر مختلف هذه البرامج الثلاث التي تندرج في إطار السياسة الإدارية لإنعاش التشغيل وتهدف إلى التصدي لمعضلة بطالة الشباب حاملي الشهادات إلى إحداث ما يناهز 200.000 فرصة عمل في أفق سنة 2008 وهو هدف نعتبره في متناولنا.

ومن أجل تتبع تنفيذ الإنجازات في هذا المجال سيتم إحداث مرصد وطني للتشغيل والمهن، يتولى مهام التتبع والتقييم ويوفر المعطيات والدراسات الضرورية ويضعها رهن إشارة المتدخلين في مجال إنعاش التشغيل.

كما أولت الحكومة عناية خاصة للإرتقاء بعلاقات الشغل وتحسين الضوابط والقواعد القانونية المنظمة لهذا الميدان وهكذا عملنا في إطار من التشاور الواسع على تحديث تشريعنا الوطني بشكل يضمن صيانة حقوق كافة أطراف الإنتاج ويحقق مطابقة تشريعاتنا مع المعاهدات والمواثيق الدولية في مجالات الحرية النقابية وحماية ممثلي الأجراء وتكريس حق التنظيم والمفاوضة الجماعية، ونأمل أن نتمكن في التوصل في أقرب الآجال إلى توافق حول القانون التنظيمي المتعلق حول ممارسة حق الإضراب.

وموازاة لهذه الإصلاحات المؤسساتية حرصنا بتوافق مع شركائنا الاجتماعيين على تحسين القدرة الشرائية للأجراء والموظفين وهو مجهود كبير كلف الميزانية العامة أغلفة مالية جد مهمة تم تسخيرها في ظل إكراهات ظرفية وبنيوية صعبة.

السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارين المحترمون.

في نفس نطاق الاهتمام الذي توليه حكومة صاحب الجلالة لفئات الشباب، عملنا على تنفيذ العديد من البرامج الرامية إلى تأطيرهم وتمكينهم من تطوير مواهبهم بتوسيع وتعزيز فضاءات الاستقبال من دور الشباب وأندية الطفولة ونوادي نسوية واعتماد عمليات واسعة للترفيه، وهكذا فقد قارب عدد المستفيدين من المخيمات الصيفية إلى حدود 2005صف مليون مستفيد في إطار برنامج العطلة للجميع، وأصبحت مؤسسة وطنية تربوية في اتساع مستمر، إذ ستعرف هذه السنة استفادة أكثر من 200.000طفل و طفلة. أما بالنسبة لليافعين فقد تم تنظيم مخيمات ربيعية، ومقامات لغوية كفضاءات تمزج بين الترفيه والاستجمام وكذا تلقين اللغات الأجنبية لفائدة شبابنا واستفاد منها إلى حد الآن أزيد من 400.000 من شبابنا. وفي المجال الرياضي، مكن برامج "الرياضة للجميع" من تقريب ممارسة هذا النشاط وتوسيع دائرة المستفيدين منه من خلال تهيئة أزيد من 1200 ملعب قرب، بشراكة مع الجماعات المحلية.

وقد حظي الجانب التثقيفي بعناية خاصة من طرف الحكومة حيث عملنا على تعميم منابر الجامعات الشعبية على الصعيد الوطني لتيسير ولوج الشباب إلى الخبرات والمعارف والتكوين الذاتي التي استفاد منها العشرات من الشباب بفضل العمل التطوعي للسادة الأساتذة هذا فضلا عن تنظيم المنتديات الشبابية، وبرنامج زمن الكتاب لترسيخ فعل القراءة عند الشباب، بإحداث وتجهيز أكثر من 200 مكتبة وتكوين منشطين لهذه الغاية ولإعطاء دينامية جديدة لدور الشباب في مجالات المسرح والسينما، اعتمدت الحكومة برنامجي "مسرح الشباب" و"سينما الشباب" اللذين مكنا من توسيع انتشار هذه الأنشطة، حيث تجاوز عدد أندية المسرح 200وتم تزويد أندية سينما الشباب بأكثر من 70 وحدة سمعية بصرية للعرض وبخزانات للأفلام. وبالنظر إلى الدور المحوري الذي تلعبه مؤسسات الشباب باعتبارها مجالا للتأطير والتوعية والترفيه، فقد حرصنا على توسيع شبكاتها ودعم تجهيزاتها وتحديث مضامينها، حيث بلغ عددها 400 وحدة موزعة على مختلف مدن وقرى المملكة.

نفس الاهتمام أولته الحكومة للدفع بقطاع الرياضة اقتناعا منها بمردودية الاجتماعية والثقافية ودوره الفعال في التنمية الاقتصادية والتعريف بمقومات بلادنا الثقافية والحضارية فبالإضافة إلى مواصلة إنجاز المركبات الرياضية الكبرى بغلاف مالي يفوق 2,500 مليون درهم شرعت الحكومة في تطبيق برنامج لتأهيل مختلف الأصناف الرياضية، وبالخصوص الجماعية منها عبر اعتماد أسلوب التعاقد مع الجماعات والفيدراليات المعنية. وإننا لنسعى من خلال هذا الأسلوب الجديد إلى الارتقاء بمستوى الممارسة الرياضية عبر التشجيع على دخول عالم الاحتراف وتطوير أنظمة التقويم وتحسين القدرات التربوية ودعم برامج التواصل من أجل تعبئة مختلف المتدخلين، وقد دشنا هذا المسار مع الجامعة الملكية المغربية لكرة القدم، بالتوقيع على عقد برنامج رصدت له الحكومة غلافا ماليا بلغ 280مليون درهم. وسنعمل قريبا على إبرام عقود برامج مع جامعتي ألعاب القوى وكرة المضرب وستليها بحول الله عقود أخرى تهم بعض الرياضات الجماعية ككرة السلة وكرة اليد وكرة الطائرة وغيرها.

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2006

ففي المجال الثقافي واصلت الحكومة تنفيذ الإلتزامات المرتبطة بإنجاز البنيات التحتية الثقافية وتطوير الإنتاج الوطني وتنشيط الساحة الثقافية وإعادة الاعتبار للتراث الوطني بكل مكوناته وتعبيراته وضمان إشعاع دائم لبلادنا في المنتديات الدولية. وفي هذا الإطار يجري إنجاز العديد من المشاريع الثقافية الكبرى من قبيل المكتبة الوطنية، المتحف الوطني للفنون المعاصرة، والمتحف الوطني للآثار، كما حرصنا على تعزيز خريطة دور الثقافة وتوسيع انتشارها الترابي بإنشاء مكتبات متعددة الوسائط والعديد من مناطق القراءة بمناطق مختلفة من التراب الوطني، خاصة بالمدن الصغيرة والمتوسطة وضواحي المدن الكبرى فضلا عن ترميم وتهيئة العديد من الخزانات العمومية ودور الثقافة.

ولتثمين الموروث التاريخي لبلادنا اعتمدت الحكومة برنامجا واسعا لترميم 15موقع أثري، وإعادة هيكلة سينيغرافية 11 متحف عمومي وتصنيف 72موقعا أثريا، في لائحة التراث الثقافي الوطني بما يحفظ الهوية والمخزون الثقافي الوطني، ويمكن من توظيف هذه المآثر في إطار المنتوج السياحي الثقافي وفي هذا الباب تجدر الإشارة كذلك إلى تصنيف كل من مدينة الجديدة و موسم طانطان في قائمة التراث العالمي لليونسكو وقد واكبت هذه المجهودات عمليات واسعة لدعم الإنتاج الثقافي الوطني، استفادت منها 174 فرقة مسرحية وشملت توزيع أكثر من 300,000مؤلف على المكتبات العمومية والجمعيات والثقافية علاوة على تنظيم معارض دولية ووطنية للكتاب.

السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون.

لقد جعلت الحكومة من السكن الاجتماعي أحد أولوياتها وكثفت من مجهوداتها الرامية إلى توفير السكن اللائق، الذي يصون كرامة المواطن المغربي، وذلك طبقا للإلتزاماتها المتعلقة بمعالجة العجز المتراكم في هذا المجال، هذا العجز الناتج عن التفاوت بين العرض والطلب من جهة وعدم توفر منتوج ملاءم لوضعية وحاجات الفئات ذات الدخل المحدود أو غير القار من جهة أخرى، ولتجاوز هذه الاختلالات قامت الحكومة بوضع وتنفيذ برنامج متكامل يقوم على الرفع من وتيرة عرض السكن القانوني وتيسير ولوجه للفئات المستهدفة وتحسين وضبط تدخلات الفاعلين العموميين والخواص في هذا المجال، وهكذا عملنا على الرفع من الموارد المالية المخصصة لبرامج السكن الاجتماعي وتأهيل عرض السكن وتنويعه وخلق قطب العمران العمومي الذي فضلا عن اختصاصاته المرتبطة بالتهيئة العقارية وتطوير الشراكة مع القطاع الخاص يتولى أيضا مهمة محاربة السكن غير اللائق عبر برنامج مدن بدون صفيح، كما عملت الحكومة على تعبئة العقار العمومي وتهيئته ووضعه رهن إشارة المنعشين العقاريين الخواص بشروط تفضيلية.

ولتيسير استفادة مختلف الفئات الاجتماعية المستهدفة حرصنا من جهة على توفير عروض سكنية بتكلفة تتلاءم ومستوى دخل هذه الفئة من المواطنين فيما عملنا من جهة أخرى وبشراكة مع القطاع البنكي على وضع أنظمة مبسطة للتمويل من خلال منح قروض بشروط تفضيلية يمكن أن تغطي الكلفة الكاملة لقيمة المسكن وتمديد آجال الاسترداد إلى 25 سنة بل 30 و 35التي تقترحها اليوم بعض المؤسسات البنكية، هناك مؤسسة بنكية أعلنت عن 40 سنة.

وبالموازاة مع ذلك عملنا على إحداث صندوق فوكاريم للضمان موجه للشرائح ذات الدخل غير المنتظم التي كان يتعذر عليها سابقا الاستفادة من القروض البنكية وقد تم في هذا منح أكثر من 6600 قرض للسكن بتمويل يناهز 770 مليون درهم.

وسنقوم خلال الأيام القليلة المقبلة –الأسبوع المقبل إن شاء الله– بحملة إعلامية للتعريف أكثر بهذا المنتوج، وتشجيع المواطنين ذوي الدخل غير المحدود وغير المنتظم على الإقبال عليه. واقتناء سكن وقد استطعنا بفضل هذه التدابير تجاوز الهدف الذي التزمنا به في البرنامج الحكومي والذي حددناه في 100.000وحدة سكنية اجتماعية، 113 وحدة سكنية آخر 2005ومن جهة أخرى، حرصت الحكومة على فتح أوراش جديدة تروم تخفيف الضغط العمراني على كبريات المدن من خلال اعتماد برنامج المدن الجديدة الذي أعطيت انطلاقته بكل من مراكش تامنصورت والرباط تامسنا، فيما الدراسات جارية لإحداث مدن جديدة أخرى.

كما يجري العمل كما تعلمون على إعداد مدونة التعمير، وذلك في إطار إصلاح جذري للنصوص القانونية التنظيمية المعمول بها لجعلها متطابقة مع المتغيرات التي شهدها هذا القطاع.

السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون.

طبقا للإلتزامات التي سطرتها حكومة صاحب الجلالة، لتجسيد هدف الصحة للجميع الذي صنفناه ضمن الأولويات الاستراتيجية في المجال الاجتماعي، شرعنا في العمل على تعميم التغطية الصحية الأساسية، باعتماد نظام للتأمين الإجباري عن المرض للعاملين بالقطاع العام والخاص والتهيئ للدخول في نظام المساعدة الطبية لفائدة الشرائح المعوزة، وإعداد منتوج خاص بفئات مزاولي المهن الحرة والمستقلين.

وكما تتبعتم جميعا فقد دخل بالفعل نظام التأمين الإجباري حيز التطبيق، حيث تمكنا من توسيعه إلى أكثر من 8,50 مليون شخص من أصل 10 ملايين المستهدفة، وهكذا تعززت قاعدة المستفيدين من خدمات هذا النظام بانضمام 3,2مليون مستفيد جديد بالقطاع الخاص، ستكون من ضمنهم إن شاء الله بعد مصادقة مجلس إدارة صندوق الضمان الإجتماعي 5000 من المتقاعدين غير المتوفرين على شرط الحد الأدنى لمبلغ المعاش تكريسا لمبدأ التضامن والتكافل الاجتماعي، فضلا عن 700.000مستفيد جديد بالقطاع العام ونعتبر هذا الإنجاز الهام ثمرة تعبئة قوية وشراكة فعالة بين كافة الأطراف المعنية من شركاء

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2006

اقتصاديين وفرقاء اجتماعيين، ومهني القطاع الصحي وقطاعات حكومية معنية وهيئات مدبرة وقد حرصنا بالالتزام بالآجال المحددة، إذ أن الاستفادة من التعويضات الممنوحة في إطار هذا النظام دخلت فعلا حيز التطبيق وتجدر الإشارة إلى أن الاختيارات التي قادت عمل الحكومة في هذا الورش تصب في اتجاه معالجة الاختلالات التي كانت تهدد ديمومة هذا النظام وتعميم الخدامات الصحية مع مراعاة القدرات التمويلية للفئات المعنية وطبقا لهذه الاختيارات التي كانت موضوع تشاور واسع مع مختلف الشركاء توصلنا إلى تحديد سلة أولوية للعلاجات تضمن التكفل بكافة الأمراض الخطيرة والمزمنة والمحددة حاليا في 41 مرض والتي تتطلب تكاليف تتجاوز في أغلب الأحيان إمكانيات المواطنين.

واعتبارا للتطورات التي يشهدها القطاع الصحي وبغية الاستجابة أكثر لحاجيات المستفيدين ، تعمل الحكومة بصفة متواصلة على تحيين وإغناء سلة العلاجات ولائحة الأدوية المذكورة، وبالفعل فقد تم خلال الأسبوع المنصرم إضافة مائة دواء جديد، لهذه اللائحة التي ستتسع بضم 300واء آخر مع نهاية الشهر الحالي. وحرصا على تعزيز الخدمات الاجتماعية لفائدة الفئات المعوزة فإن الحكومة بصدد وضع اللمسات الأخيرة على نظام للمساعدة الطبية، يضمن استفادة هذه الشرائح من تغطية صحية كاملة بالمؤسسات الاستشفائية العمومية، حيث تم في هذا الباب ضبط سلة الخدمات والعلاجات ولائحة الأدوية وتحديد لائحة الفئات المستهدفة ووضع آليات التدبير والتسيير الضرورية، ولا نخفي عنكم أهمية المجهود المالي الواجب على ترسيخ قيم التضامن والتكافل والتآزر الوطني ولقد حرصنا على إحاطة هذا النظام بكافة الشروط الضرورية لنجاعته باتخاذ كافة الاحتياطات حتى نضمن تحقيق الاستفادة الفعلية لهذه الفئات بما يلزم من الشفافية والسرعة المطلوبة، وذلك من خلال اعتماد آليات جديدة لضبط وتسجيل المستفيدين تقوم مقام شهادة الاحتياج المعمول بها حاليا.

وكما سبقت الإشارة إلى ذلك بشأن تعميم التغطية الصحية ببلادنا، فإن الحكومة تولي عناية خاصة لفئة مزاولي المهن الحرة خصوصا فئة صغار التجار والصناع التقليدين ، حيث أنها بصدد وضع منتوج ملاءم يرمي إلى تغطية تكاليف الاستشفاء عن نفس الأمراض التي يشملها نظام التغطية الصحية الخاص بالمأجورين ونهدف من خلال هذه المبادرات الثلاث تحقيق تعميم تدريجي لهذا النظام لفائدة فئة التجار والصناع وذوي حقوقهم.

السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون.

إن دخول نظام التأمين الإجباري على المرض، سيدر على المنظومة الصحية موارد مالية إضافية هامة، تستدعي استفادة القطاع العمومي منها. الرفع من تنافسية خدماتها، ومن أجل ذلك كثفت الحكومة جهودها وعملت على دعم ومواصلة تنفيذ برنامج واسع لتأهيل وتوسيع وعصرنة شبكة المراكز الاستشفائية وتحسين جودة الخدمات التي تقدمها مع الرفع من مهنية العاملين بها وفي هذا الإطار حرصنا على تأهيل المنشآت الطبية عبر تعزيز التجهيزات بمصالح المستشفيات في أكثر من 40 مستشفى بمختلف العمالات والأقاليم والتجهيز الكامل ل 16 مصحة عمومية وتأهيل 10 مستشفيات بغلاف مالي بلغ زهاء 800 مليون درهم وستعمل الحكومة على توسيع هذه العملية إلى 21 مستشفى إضافي خلال السنوات الخمس، السنوات المقبلة بغلاف مالي يصل إلى 1,5 مليار درهم.

كما ستتعزز الشبكة الإستشفائية الجامعية بإنجاز مركزي فاس ومراكش، اللذين تتواصل الأشغال بهما، فيما استكملت الدراسات التقنية الخاصة بالمركز الإستشفائي الجامعي بوجدة، الذي تفضل صاحب الجلالة مؤخرا بوضع الحجر الأساسي لانطلاق الأشغال به، وبالنسبة للأمراض المزمنة وللتخفيف من معاناة نتقل المصابين بداء السرطان والقصور الكلوي، عملنا على إحداث مراكز جديدة للعلاج بكل من أكادير ووجدة الذي شرع في تقديم خدماته ومركز الحسيمة التي تقدمت الأشغال به وكذا مركز الدار البيضاء الذي تم الشروع في بناءه وفي مجال التكفل بمرض القصور الكلوي، قطعت أشواط هامة في تنفيذ البرنامج الذي وضعناه لتجهيز 33 مركز لتصفية الدم، ومدها بـ: 250 جهاز للتصفية وكافة المستلزمات الضرورية للصيانة والتكوين ولتمكين بلادنا من أقطاب جودة، أعطيت انطلاقة الأشغال لإحداث وحدتين متخصصتين في مجال الطب العمومي للأطفال بكل من سلا والدار البيضاء و 4مراكز لمعالجة الحروق بكل من أكادير، الدار البيضاء، مكناس.

بالإضافة إلى مركز للتخفيف من الآلام بالرباط، كما خصت الحكومة العالم القروي بنفس الاهتمام من خلال تنفيذ برنامج للقرب يروم تعزيز المكتسبات في مجال الوقاية الصحية وتقوية الشبكات الصحية من خلال فتح 77مركز صحي خلال الفترة ما بين 2004 و 2006 ومدها بالتأطير الضروري، وقد تطلب تنفيذ هذه البرامج تسخير إمكانات مالية هامة عملنا على توفيرها بالرفع المتوالي من ميزانية هذا القطاع بنسبة 10٪ سنويا منذ 2002ومده باعتمادات استثنائية وتعبئة موارد إضافية في إطار شراكة.

وتجدر الإشارة إلى العناية التي أولتها الحكومة إلى التأطير الصحي من خلال الفترة ما بين 2003 و 2005، وإقرار تحفيزات جديدة للعاملين بهذا القطاع مكنت من تحسين وضعيتهم المالية هدفنا الأساس من وراء ذلك توفير أفضل الظروف لمواكبة تفعيل مقتضيات التغطية الصحية الأساسية.

السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين.

لقد توجهت عناية الحكومة كذلك إلى معالجة إشكالية هامة، ألا وهي أنظمة التقاعد التي كانت تهدد بأزمة مرتقبة على المدى القصير وهو ما استدعى مواجهتها بما يلزم من الحزم والاستعجال، وكذا عملنا على

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2006

تأهيل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ومعالجة وضعية الصندوق المغربي للتقاعد -عبر كما تعلمون- رفع نسب الاشتراك من 7 إلى 10 ٪، مما وفر لهذا الصندوق إمكانيات مالية إضافية تفوق 3,6 مليار في السنة، وتسديد متأخرات الدولة التي بلغت 11 مليار درهم تجاه هذا الصندوق، ومواصلة عملية إدماج الصناديق الداخلية للمؤسسات العمومية في النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد والتي عمت لحد الآن كلا من المكتب الوطني للسكك الحديدية وشركة التبغ قبل خوصصتها ومكتب استغلال الموارد وكلفت أكثر من 11,5 مليار درهم، وستعمل خلال الأسابيع المقبلة أو خلال الأيام المقبلة بحول الله على إخضاع الصندوق الداخلي لكل من المكتب الشريف للفوسفاط و المكتب الوطني للكهرباء لنفس العملية بكلفة إجمالية تفوق 42 مليار درهم، الكلفة الإجمالية لكل هذه الصناديق فاقت 64 مليار درهم وهو رقم خيالي.

واليوم وبعد تجاوزنا للمراحل الحرجة تجري المشاورات مع مختلف الفرقاء الاقتصاديين والاجتماعيين من أجل التوصل إلى أفضل الحلول الكفيلة بتحقيق إصلاح شامل يضمن ديمومة ونجاعة منظومة التقاعد على المدى المتوسط.

إن بلوغ هذا الهدف يقتضي العمل في اتجاه توحيد الصناديق وتوفير المرونة الكفيلة بتمكين المنخرطين من الحفاظ على كامل حقوقهم عند المرور من نظام لآخر واعتماد فترة عمل تلاءم المستوى الذي بلغه أمد الحياة ببلادنا وتتماشى مع ما هو معمول به على المستوى الدولي.

السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون.

تلكم بعض أوجه التدخلات الحكومية في المجال الاجتماعي وهي تدخلات همت كما تتبعتم التصدي لظاهرة الفقر والإقصاء والتهميش من جهة وتحسين ظروف عيش المواطنين ومدهم بالخدمات الاجتماعية الأساسية وتمكينهم من حماية اجتماعية متكاملة من جهة أخرى.

كما انصبت هذه التدخلات على تأهيل شبابنا وتأمين انخراطه في مسيرة التنمية وتمكينه من فضاءات لتفجير طاقاته وإبداعاته ومن شأن هذه الحصيلة الهامة أن تقوي بلادنا على رفع كافة التحديات، ما دمنا معبئين من أجل ذلك وملتزمين بمبادئ الحكامة الجيدة القائمة على فضائل الحوار وسنة التشاور وفوائد الشراكة، إنها القيم التي حرصت الحكومة على تجسيدها ميدانيا وترسيخها سلوكا يوميا في تعاملها مع مختلف القضايا وهو ما مكنها من تحقيق مكاسب هامة ومن ترسيخ وتيرة تنفيذ العديد من البرامج واحترام آجالها بل وفتح اوراش جديدة ومعالجة شجاعة لملفات شائكة معقدة وجد مكلفة وهو ما عزز موقع الفرقاء الاقتصاديين والاجتماعيين كأطراف فاعلة في تدبير الشأن الاجتماعي ببلادنا، وجعل من منظمات المجتمع المدني شريكا أساسيا في تنفيذ سياسة قرب التي اعتمدناها.

إن من مقومات الحكامة الجيدة كذلك- الحرص على سلامة وشفافية المعاملات العمومية وضمان تكافئ الفرص لولوج مختلف الخدمات المقدمة للمرتفقين.

وفي هذا السياق يندرج مسلسل الإصلاح الإداري الذي باشرته، والذي أولينا غي إطاره عناية خاصة لمحاربة ظاهرة الرشوة، اعتبارا لانعكاساتها السلبية على المستويين الاقتصادي والاجتماعي وقد أعدت الحكومة لهذا الغرض برنامجا متكاملا لتقوية الشفافية وتعميق مبادئ النزاهة والتخليق وتحسين منظومة التتبع والمراقبة وتيسير المساطر الإدارية وتعزيز التوعية والتحسيس بمخاطر الرشوة. وفي هذا السياق، اتخذت مجموعة من التدابير التي ترمي إلى وضع هيئة لرصد وتتبع هذه الظاهرة والوقاية منها، كذلك وضع مشروع قانون لمحاربة تبيض الأموال، مراجعة قانون التصريح بالممتلكات في اتجاه تعزيز فعالية هذا الإجراء، عبر حصره على الفئات التي تزاول مهام أكثر حساسية والمعرضة للإغراء وكذا وضع الآليات الكفيلة بالمراقبة والتتبع، تعميم المباراة لولوج الوظيفة العمومية، توطيد الشفافية في تدبير الصفقات العمومية، وسن قانون حول التدبير المفوض للخدمات بالجماعات المحلية، إنشاء موقع إلكتروني خاص حول الصفقات العمومية التي نسعى من خلاله إلى تحسين الشفافية وتحقيق المساواة في الاستفادة من هذه الصفقات ، وكذا دعم الفعالية الاقتصادية والمالية لنفقات الدولة، اعتماد البطاقة الوطنية البيومترية التي ستحل حيز التطبيق ابتداء من بداية السنة المقبلة،

الشيء الذي سيساهم بجلاء في تبسيط المساطر على اعتبار أن هذه البطاقة ستحل محل العديد من الوثائق الإدارية من قبيل عقود الازدياد وشواهد السكنى، شهادة الجنسية، شهادة الحياة إلى غيرها. كما ستسهل الحصول على جوازات السفر.

إن عزم الحكومة أكيد على مواجهة آفة الرشوة وذلك عبر التطبيق السليم والسريع لخطة العمل هذه وتعزيز ثقافة المسائلة وتشديد العقوبات على المضاربين بمصالح الأمة ومواصلة تعبئة مختلف مكونات المجتمع للمساهمة في القضاء على هذه الآفة الخطيرة ولنا اليقين أنه بتكاثف جهود الجميع سوف نتمكن لا محالة من محاصرة هذه السلوكات المشينة ونساهم في استعادة الثقة في المرفق العمومي، غير أننا نظل مقتنعين بأن القضاء على هذه الظاهرة لن يتأتى بالتقنين والزجر فحسب، بل يستدعي التعبئة الجماعية والنفس الطويل للتحسيس بمخاطرها الاجتماعية والاقتصادية وإخراجها من دائرة المألوف إلى مستوى التجريم وهو مجهود ينبغي أن ينصب على تغيير العقليات والسلوكات وعمل يتطلب المثابرة والاستمرارية.

السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون.

إن المغرب يعيش تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس أيده الله ونصره دينامية حقيقية نلمسها جميعا على أرض الواقع تغطي كافة المجالات الديمقراطية الاقتصادية والاجتماعية.

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2006

إننا بصدد بناء مغرب قوي أسسه الحرية والتنافسية والتماسك الاجتماعي وإنما يجري تحقيقه في مختلف هذه المجالات ليفتح أمامنا آفاقا جديدة واعدة ويجعلنا نتطلع إلى المستقبل بثقة وتفاؤل، فلنعمل جميعا على تكريس ثقافة التفاعل بتثمين ما تحققه بلادنا من مكاسب مع التزام مبادئ المساءلة والتقييم والتقويم إن اقتضى الحال، مع الابتعاد عن الطروحات والممارسات التيئيسية.

إن تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة مسؤولية مشتركة ورهان يستدعي رفعه التهيئة الشاملة والانخراط الجماعي لكافة مكونات الجسم البشري من هيئات سياسية وشركاء اقتصاديين وفرقاء اجتماعيين مجتمع مدني ومنابر إعلامية إنها مسؤولية كل مواطن غيور، متشبع بقيم المواطنة الحقة.

وفقنا الله جميعا لما فيه الخير.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجسة:

أريد باسمي وباسم السادة أعضاء المجلس أن أشكر السيد الوزير الأول على عرضه القيم، وأشكر كذلك السيدتين الوزيرتين والسادة الوزارة على حضورهم لهذا اللقاء.

وقبل أن أرفع الجلسة، أريد أن أذكر السادة المستشارين على أن المجلس سيعقد جلسة يوم الاثنين المقبل عل الساعة الثالثة، للاستماع إلى تدخلات السادة رؤساء الفرق والسادة ممثلي النقابات، كما سيعقد المجلس جلسة ثالثة يوم الثلاثاء المقبل على الساعة الخامسة، أي بعد نهاية جلسة الأسئلة الشفاهية وذلك للاستماع إلى رد السيد الوزير على هذه المداخلات.

شكرا لكم مرة أخرى.

ورفعت الجلسة.

رئيس مجلس المستشارين

مصطفى عكاشة